

على الغلاف
قرر شركاء الرياض السياسيون والاقتصاديون التناج بالنفس عن جريمة قتل جمال خاشقجي، بعدما غرقت أسهم شركاتهم بدمانه، إثر مخاوف المستثمرين من الشراكة مع «القاتل» المهدّد بقوبات.
اليوم «مستقبل الاستثمار» الذي يحلم به محمد بن سلمان اضحى كابوساً

«مستقبل الاستثمار» في الصحراء: نأي اقتصادي عن دم خاشقجي

علي جواد الامين

تداعيات جريمة قتل جمال خاشقجي الاقتصادية هي الأكثر إيلاماً لولي العهد محمد بن سلمان حتى الآن. حجم تهور «رجل الإصلاحات»، بدا في التوقيت، قبل ثلاثة أسابيع من مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» في الرياض اليوم، الذي يرفعاه للعام الثاني على التوالي. تفاصيل الجريمة الغلظيعة، التي عملت

تعدّ «صندوق رؤية سوفت بنك»

قد ينهي شراكات مع أكثر من 25 شركة أميركية

تركيا على إكساء نارها، أقسدت مناخ الاستثمار مع الرياض، حتى خرج الاقتصاد عن طور السياسة، بانسحاب أهم المستثمرين الكبار والمؤسسات التي أبرمت شراكات مع صندوق الاستثمارات العامة الذي يرأسه ابن سلمان، بسبب خسائر بالمليارات طاولتها من دماء خاشقجي، فلم يبق من المؤتمر

ضربة قاضية

رغم الضربات المتتالية لمطحات ابن سلمان، جاءت وخشية جريمة خاشقجي وصدامها لتقضم ظهر البعير.

ذلك بدا في كبر شحة المقاطعة الدولية لمؤتمر «أفوس في الصحراء» (تبراً منه «أفوس» السويسري)، الذي ينظمه صندوق الاستثمارات العامة السعودي (سيادي)، بإعلان كبار المسؤولين مقاطعته، بمن فيهم وزير الخزانة الأميركية، ستيفن منوتشين، ووزراء من بريطانيا وفرنسا وهولندا ومستثمرون كبار ووسائل إعلام وصحافيون كانوا مدعويين لإدارة جلساته، لكن أحدث المنسحبين، مجموعة «سوفت بنك»، عملاق اليابانية للاتصالات والتقنية، التي تدير «صندوق رؤية سوفت بنك»

(سعودي ياباني)، تمثل إحدى أهم الشركات الاستراتيجية التي سعى إليها ابن سلمان، للاستثمار في شركات «وادي سيلكون» الأميركي. إذ يضم الصندوق شركات مثل «أبل» و«كوالكوم» و«فوكسكون» و«شارب» انسحاب «سوفت بنك» يؤكد أن لا «صندوق رؤية» جديداً هذا العام، كما كان قد أعلن ابن سلمان في مقابلاته الأخيرة مع وكالة «بلومبيرغ»، بأن الصندوق السعودي سيادي سيقدم 45 ملياراً إضافية هذا العام، على غرار العام الماضي (نحو 50% من رأس المال الملتزم)، قرار الاستغناء عن الشراكة مع الرياض، جاء بعد خسائر الشركة مع «صندوق رؤية»، منذ إعلان اخفاء خاشقجي، قدرت وفق صحيفة «فايننشال تايمز»، بنحو 20 مليار دولار، إثر تراجع أسعار أسهمها نحو 7% في بورصة طوكيو، بسبب مخاوف المستثمرين من مستقبلها بسبب شراكتها مع الرياض، وحاد ذلك، بعد اهتزاز ثققتها بآبن سلمان، بعد أن علقت الرياض خطة إنشاء أكبر مشروع لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في العالم، أحد أهم المشاريع العملاقة مع «سوفت بنك»، بتكلفة 200 مليار دولار، في أبولو/ سبتمبر الماضي.

من المحتمل أن ينهي تعدّتر الصندوق السعودي الياباني، البالغ حجمه 93 مليار دولار، شركات مع أكثر من 25 شركة أميركية استثمر فيها منذ إنشائه، علماً أن الصندوق مثل أهمية كبرى للرئيس دونالد ترامب الذي كان قد اصطحب في زيارته للرياض العام الماضي، رئيس المجموعة ماسايوشي سون (أغنى رجل في اليابان)، حيث خرج باكبر صندوق خفاء خاشقجي، قدرت وفق صحيفة «فايننشال تايمز»، بنحو 20 مليار دولار، إثر تراجع أسعار أسهمها نحو 7% في بورصة طوكيو، بسبب مخاوف المستثمرين من مستقبلها بسبب شراكتها مع الرياض، وحاد ذلك، بعد اهتزاز ثققتها بآبن سلمان، بعد أن علقت الرياض خطة إنشاء أكبر مشروع لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في دارا خسروشاهي، على الرغم من أن صندوق الاستثمارات السعودي، يمتلك بشكل منفصل، 5% من أسهم

الشركة، بقيمة 3,5 مليارات دولار. ارتات «أوبر» الاستغناء عن أموال ابن سلمان، رغم الخسائر المحتملة جراء مقاطعتها في السعودية والبحرين، كذلك دعا وزير خارجية الأخيرة، خالد بن احمد، ما يعكس مخاوف هذه الشركات الناشئة، من أي شراكة مع بلد يحكمها «تهور»، وعلى غرار «أوبر»، من المحتمل أن تنهي شركات كبرى استثمر فيها «صندوق رؤية» (رسمي)، أما باكستان، فسيملكها رئيس الوزراء، عمران خان، بنفسه، في إطار سعيه المعلن للحصول على دعم سعودي في ظل تراجع العملة الباكستانية، ولحّت المملكة على الموافقة على دعوتها لها خلال زيارته للمسعودية الشهر الماضي، إلى أن تصيح الشرك الثالث للبلاد في المشروع الاقتصادي الذي دشنته بشراكة صينية، في إطار المبادرة الاقتصادية الصينية لدول الحزام والجوار، لتأسيس مقر تجاري، الذي يمثل أهمية كبرى للمصن أيضاً.

مستقبل على المحك

أمام الانسحابات الغريبة، ثمة مفارقة، أن الدول التي تقف على الضفة المقابلة للرياض وحلفائها سياسياً، مثل الصين وروسيا وباكستان، تسعى إلى استغلال موقف ابن سلمان الضعيف لاستماتله نحو



الدوله التي تقف على الضفة المقابلة لتسهل له نسيء، إلى موقفه استهلاك ابن سلمان الضيف (الضرب)

ضخ مشاريع واستثمارات فيها، إذ لم تبد الشركات في الصين حتى الآن، أيبادرة انسحاب، فيما تعزّم موسكو إرسال وفد من 30 من قادة ورواد الأعمال البارزين، وفق ما أعلن «صندوق الاستثمار المباشر الروسي» (رسمي)، أما باكستان، فسيملكها رئيس الوزراء، عمران خان، بنفسه، في إطار سعيه المعلن للحصول على دعم سعودي في ظل تراجع العملة الباكستانية، ولحّت المملكة على الموافقة على دعوتها لها خلال زيارته للمسعودية الشهر الماضي، إلى أن تصيح الشرك الثالث للبلاد في المشروع الاقتصادي الذي دشنته بشراكة صينية، في إطار المبادرة الاقتصادية الصينية لدول الحزام والجوار، لتأسيس مقر تجاري، الذي يمثل أهمية كبرى للمصن أيضاً.

سلمان الضعيف لاستماتله نحو وجهة نظر أخرى، قد لا تعود كونها مجرد أداة من أدوات الضغوط التي بدأ - منذ اندلاع الأزمة - أن تركيا تمارسها على السعودية، ووسيلة إخراج شهرها بوجه الولايات المتحدة بهدف انتزاع مكاسب، وبمعدل عمّا سيرسو عليه الموقف التركي، فإن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لا تزال تجتعد عن الفضيضة التي تعرضت لها خطة بيع 5% أسهم شركة «أرامكو»، عملاق النفط، تُعدّ نموذجا واضحا للمختلط الذي يعتري مسار الخصخصة. أراد ولي العهد، بناءً على مقتضيات «رؤيته»، طرح «أرامكو» في الاكتتاب العام في النصف الثاني من عام 2018، لكن هذا الموعد تتخّر في أقل من سنتين مع بدء تواتر المعلومات عن تأجيل الطرح الأولي الأكبر في التاريخ، وهو آذار/ مارس الماضي، ومن ثمّ تأكيده على (أب/ أغسطس، إلى أن ضرب ابن سعودولة جديداً شومير، الذي فتح 2021. فهل سيتمنّ ولي العهد من تحقيق ما وعد به، علما بأن الكثير من وعوده ومنها موازنة الميزانية في عام 2019 لم تجد سبيلها إلى التنفيذ؟

ربما يبرهن ابن سلمان على أن صفقة استسحوا «أرامكو» على 70% من شركة «اسابك» (معلقا البيروقكموايات)، المنتظر إتمامها عام 2019، ستسهم في رفع القيمة (الأخبار)

لم تقدّم إخر التصريحات والتسريبات الصادرة عن تركيا مؤشرا حاسما على ما سيخرج به رجب طيب اردوغان، لكن الاحتمال النقيض هو ان يضقّف الرئيس التركي رواية السعودية من دون ان يذهب إلى اتهامات «خطيرة» تتسدّد وراء «المفاوضات». ولعلّ ذلك هو ما تراهن عليه إدارة دونالد ترامب، التي جدّدت أمس تحسكها بالملاقة مع السعودية، مؤكدة ان مصالحها مقدّمة على اي شيء آخر

تركيا تصعد ولا تحسم: «تذبذب» يمهد لـ«التفاوض»؟

راض» عن الرواية السعودية بشأن مقتل خاشقجي، لكنه لا يريد «خسارة كل هذا الاستثمار الذي حدث في بلادنا». موقف كان قد سبقه إليه صهره وكبير مستشاريه، جاريد كوشنر، عندما شدّد، في حديث إلى شبكة «سي أن أن»، على ضرورة أن «بوازن البيت الأبيض بين داعيات مقتل خاشقجي والمصالح المشتركة التي تجمعنا مع المملكة»، لافتاً إلى أن واشنطن لا تزال في مرحلة «تقضي الحقائق»، مضيفاً أنه نصح ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بأن يكون «شفافاً للغاية»، فالعالم يراقب، وهذا اتهام خطير جداً، وموقف صعب للغاية»، وأعلن ترامب، من جهته، أنه أجرى محادثات هاتفية مع ابن سلمان، كاشفاً أن السعوديين طلبوا مهلة شهر لـ«استكمال التحقيق»، لكنه أبغضهم أنه «لا يوجد داع لذلك»، مؤكداً «أننا» سعرف الكثير خلال اليومين المقبلين». جرّم يشي بأن الرئيس الأميركي مطمئن إلى أن ما سيخرج من القلب التركي لن يخالف توجهه إلى تبرة ابن سلمان من القضية، وضمان استمراريته على رأس ولاية العهد.

لكن ذلك التوجه لم يبدّ سالكاً في أنقرة أمس، حيث انتشرت تسريبات وخرجت تصريحات تشدّد على

تجّح الأنتظار اليوم إلى تركيا، حيث يُفترض أن يصدر رئيسها، رجب طيب اردوغان، موقف بلاده الرسمي من قضية مقتل الصحافي السعودي، جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده بصريحات استمرت حتى يوم أمس، مع اتسامها بنبرة تصعيدية (مخرج» يحفظ مصالحه السياسية والاقتصادية، وسط تنامي ضغوط أعضاء الكونغرس لكشف حقيقة مقتل خاشقجي، وطالبة بعضهم بتغيير الحاكم الفعلي للمملكة، في وقت حساس، بالتزامن مع الانتخابات النصفية للكونغرس.

الذي روّجت له الرياض، لكنها، من وجهة نظر أخرى، قد لا تعود كونها مجرد أداة من أدوات الضغوط التي بدأ - منذ اندلاع الأزمة - أن تركيا تمارسها على السعودية، ووسيلة إخراج شهرها بوجه الولايات المتحدة بهدف انتزاع مكاسب، وبمعدل عمّا سيرسو عليه الموقف التركي، فإن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لا تزال تجتعد عن الفضيضة التي تعرضت لها خطة بيع 5% أسهم شركة «أرامكو»، عملاق النفط، تُعدّ نموذجا واضحا للمختلط الذي يعتري مسار الخصخصة. أراد ولي العهد، بناءً على مقتضيات «رؤيته»، طرح «أرامكو» في الاكتتاب العام في النصف الثاني من عام 2018، لكن هذا الموعد تتخّر في أقل من سنتين مع بدء تواتر المعلومات عن تأجيل الطرح الأولي الأكبر في التاريخ، وهو آذار/ مارس الماضي، ومن ثمّ تأكيده على راسها خطر الانكشاف الذي يتطلّبه مبدأ الشفافية المعمول به في الولايات المتحدة، على اعتبار أن بورصة نيويورك تنصّر الأمانن، المحتملة لتنفيذ الطرح. أما الأهم، فهو أن قضية خاشقجي جعلت خطة الطرح من أساسها على المحلّة، في ظل تنامي المزاج المناوئ للسعودية في الدول الغربية، وهو ما تجلّى في إعلان الرئيس التنفيذي لبورصة لندن، ديفيد شومير، الذي دأب على مغالبة ابن سلمان بهدف اجتذاب الطرح، مقاطعة «أفوس في الصحراء». مشهد يزيد قناعة وعمّوا إذا ما أخذ في الاعتبار أن جريمة تصفية خاشقجي وصلت إلى مستوى باتت فيه الأسئلة مطروحة حول مستقبل ولي العهد السياسي، أكثر منها حول مشروعه الاقتصادي الفلكي.



مستشار الرئيس التركي: الرواية السعودية لا تشرى لان جوانب الوافعة (الضرب)

تركيا تصعد ولا تحسم: «تذبذب» يمهد لـ«التفاوض»؟

تفسر أياً من جوانب الواقعة»، وأنه «جرى تليفها على عجل»، قائلاً: «إنك» كلما فكرت في الأمر تشعر بأن هناك من يهزّأ بمخآبراتنا». وفي الاتجاه نفسه، وصف المتحدث باسم «العدالة والتنمية»، عمر جليك، مقتل خاشقجي بأنه «جريمة معقدة خطّط لها بوحشية»، رافضاً الحديث عن مفاوضات بين تركيا والسعودية بهذا الشأن، مُشدداً على أن الوصول إلى الحقيقة «مسؤوليتنا»، وعلى رغم النبرة الحادة التي اتسمت بها تلك المواقف، إلا أنها لا تعطى مؤشراً جازماً على ما يمكن أن يدلي به اردوغان اليوم، خصوصاً أن الاتصالات بين الجانبين التركي والأميركي - ألقها المعلنة - استمرت حتى وقت متأخر من مساء الأحد، وبناء عليه، ثمة احتمالات ثلاثة: إما أن يمهد اردوغان الطريق لإتمام «تفاهم» تركي - سعودي - أميركي، عبر تقديم تفاصيل تسند الرواية السعودية، خصوصاً إذا ما صحّ حديث «ويتزن» مساء أمس عن أن بحوزة اردوغان تسجيلاً بثبت أن المقطعان هو من أشرف على عملية تعذيب خاشقجي وقتله، وإما أن يقدم شهادة متكاملة تنسف رواية الرياض من أساسها، مع ما يعنيه الأمر من تصعيد. وإما أن يمتنع من منصفها عبر الامتناع عن توجيه اتهامات مباشرة، وفي الوقت نفسه مضاعفة علامت الاستفهام المحيطة بولي العهد السعودي، فسحاً في المجال أمام مزيد من منصفها، التي لن يكون مضموناً نجاحها.

هذا الاحتمال الأخير من شأنه فتح الأزمة على سيناريو إمكانية وتصاعد تزايدت، أمس، المعطيات المؤشّرة عليه، إذ تواصلت في الولايات المتحدة المطالبات برفض عقوبات على السعودية، فيما استمرت المواقف الأوروبية المشكّكة في بيان الاعتراف السعودي، والداعية إلى تجعيد الصفقات مع الرياض.

وحتّ وزير الاقتصاد الألماني، بيتر ألتماير، دول الاتحاد الأوروبي على أن تحذو حذو بلاده في وقف تصدير الأسلحة إلى المملكة، مُشدداً على ضرورة «التوصل إلى موقف أوروبي مشترك»، معتبراً أنه «لن يكون هناك تأثير على الرياض إلا إذا كانت جميع الدول الأوروبية متفقة»، دعوة ردّ عليها وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، بأن «أي ردّ سيأتي بعد التاكّد من الحقيقة»، وهو ما وافقه عليه أيضاً وزير الخارجية البريطاني، جبرييل هانت، الذي رأى أن «أي رد بريطاني

الذي روّجت له الرياض، لكنها، من وجهة نظر أخرى، قد لا تعود كونها مجرد أداة من أدوات الضغوط التي بدأ - منذ اندلاع الأزمة - أن تركيا تمارسها على السعودية، ووسيلة إخراج شهرها بوجه الولايات المتحدة بهدف انتزاع مكاسب، وبمعدل عمّا سيرسو عليه الموقف التركي، فإن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لا تزال تجتعد عن الفضيضة التي تعرضت لها خطة بيع 5% أسهم شركة «أرامكو»، عملاق النفط، تُعدّ نموذجا واضحا للمختلط الذي يعتري مسار الخصخصة. أراد ولي العهد، بناءً على مقتضيات «رؤيته»، طرح «أرامكو» في الاكتتاب العام في النصف الثاني من عام 2018، لكن هذا الموعد تتخّر في أقل من سنتين مع بدء تواتر المعلومات عن تأجيل الطرح الأولي الأكبر في التاريخ، وهو آذار/ مارس الماضي، ومن ثمّ تأكيده على راسها خطر الانكشاف الذي يتطلّبه مبدأ الشفافية المعمول به في الولايات المتحدة، على اعتبار أن بورصة نيويورك تنصّر الأمانن، المحتملة لتنفيذ الطرح. أما الأهم، فهو أن قضية خاشقجي جعلت خطة الطرح من أساسها على المحلّة، في ظل تنامي المزاج المناوئ للسعودية في الدول الغربية، وهو ما تجلّى في إعلان الرئيس التنفيذي لبورصة لندن، ديفيد شومير، الذي دأب على مغالبة ابن سلمان بهدف اجتذاب الطرح، مقاطعة «أفوس في الصحراء». مشهد يزيد قناعة وعمّوا إذا ما أخذ في الاعتبار أن جريمة تصفية خاشقجي وصلت إلى مستوى باتت فيه الأسئلة مطروحة حول مستقبل ولي العهد السياسي، أكثر منها حول مشروعه الاقتصادي الفلكي.

يتطلّب انتظار ما ستسفر عنه نتائج التحقيق»، لافتاً إلى أن «الزعم بأن خاشقجي مات في مشاجرة لا يرقى إلى تحسير معقول». على المقلب الأميركي، سُجّلت تصريحات جديدة لمشترعين في الكونغرس تتنذد بالجريمة، وتذهب إلى أن السعوديين «تركوا ترامب وحلفاءه في الكونغرس في سارق رهيب، وقدموا لإيران هدية مجانية»، على حدّ تعبير السيناتور عن «الحزب الجمهوري» ماكرو رويبو، وعلى رغم تعالي الأصوات المناهضة للرياض داخل مجلسي الشيوخ والنواب، إلا أن واشنطن جدّدت، أمس، على لسان وزير الخزانة، ستيفن منوتشين، الذي التقى ولي العهد السعودي في الرياض، تمسكها «بالشراكة الاستراتيجية السعودية الأميركية، والدور المستقبلي لهذه الشراكة وفق رؤية المملكة 2030».